

المحكمة الإسرائيلية العليا والحريديم... الجميع خاسر

أحمد الجندي

لم تعد إسرائيل تعرف الهدوء، فهي تخرج من عاصفة إلى عاصفة، ومن أزمة إلى أخرى. هكذا أصبحت، وهكذا أصبح الإسرائيليون يستقظون في كل يوم على وقع صراعات لا تنتهي، فقد جاء قرار إلزام الدولة بتجنيد الحريديم (يهود متدينون)، الذي أصدرته المحكمة العليا يوم الثلاثاء الماضي (25 يونيو/ حزيران)، ليكون بمثابة حجر كبير في ماء هائج أصلاً، ولينثير صبغة كبيرة في المجتمع الإسرائيلي.

يطرح قرار المحكمة، الصادر بإجماع أعضائها، تساؤلات مَهْمَة عديدة؛ يتعلق بعضها بمدى مصداقية تصريحات المطالبين بتجنيد الحريديم، التي تقول إنهم ينطلقون بدافع المبدأ، وليس المصلحة الخاضة والمناكفة السياسية، وبعضها يرتبط بتوقيت القرار ومدى صلته باحتياجات الجيش، وهل يُعتبر قراراً سياسياً أم قانونياً؟ وهناك أسئلة أخرى عن التبعات المحتملة للقرار، ومدى استعداد «الحريديم» للاستسلام له، وأخيراً، وهو المهم، مدى استطاعة من لا يرغب في التجنيد أصلاً أن يكون جندياً مقاتلاً، وإلى أي درجة يمكن أن يعتمد عليه الجيش، وقد أظهرت الأشهر الثمانية الماضية أنّ الاستعداد القتالي لدى الجنود المدربين لم يكن في المستوى المقبول لجيش يوصف بأنه الأقوى في المنطقة؟

إعفاء «الحريديم» من التجنيد كان مثالاً للترتيبات التي تجري داخل الشركات الخاسرة، كما قال زعيم المعارضة يائير ليدد تعليقا على قرار المحكمة، وهو مقلِّد فمن المفهوم أن يكون الأساس الأكثر أهمية لأيّ نظام دولة تحترم نفسها تشارك جميع مواطنيها في الأعباء، ولا تكون هذه الأعباء مُلقاة على طرف بعينه، وأن يُطبق المبدأ على الجميع، مثلما تقول أغلب قوى المعارضة، بل ويغض أعضاء الليكود أيضاً. لكن، إذا كانت المسألة تتعلق بالمبدأ فعلاً، كما يقولون، فلماذا كان ديفيد بن غوريون أول من طبق هذا الإعفاء منذ قيام الدولة، ولمأد استمر هذا الإعفاء أو تغيّرت أشكاله وطريقته، ما بين إعفاء جزئي أو كلي، أو تسهيل شروط التجنيد في عهد حكومات

يمينية ويسارية كثيرة على السواء؟

حين نعود إلى تاريخ إعفاء «الحريديم» من الخدمة العسكرية نجده يبدأ مع الأعوام الأولى من تأسيس الكيان، فقد طبقه بن غوريون في 1948 في حق أربعمائة حريدي بناء على طلب من القوى الحريدية حينها على خلفية تعرّض جنود حريديم للتمنر والعقاب العسكري بسبب مراعاتهم للتقاليد الدينية، ثم بدأ الأمر بالانتساع من تلك اللحظة، لكنه كان من دون سنّ أيّ قوانين. وهذا يعني أنّ الدولة نفسها، والقوى التي كانت تديرها في ذلك الوقت، لم تكن تنظر إلى الموضوع من ناحية «المبدأ»، بل إنّ أحداً حينها لم يذكر مصطلح «المساواة في العبء»، الذي طرحه حالياً القوى العلمانية، في اليمين والوسط واليسار، في دولة الاحتلال. الأكثر من ذلك، أن المحكمة العليا نفسها رفضت أكثر من مرّة، في 1970أو 1981، دعاوى مرفوعة ضدّ إعفاء «الحريديم» من التجنيد، حتى إنّها في 1988 أعطت الحقّ لوزير الحرب في منح الإعفاءات، واعتبرت أنّ الحسابات الدينية التي راعاها الوزير عند اتّخاذ قرار الإعفاء، حسابات قانونية. وهذا يعني أنّ موضوع إعفاء الحريديم، في المستوى السياسي، أو حتّى القضائي، لم يكن، في أيّ وقت، قضية مبدأ، بل كان دائماً خاضعاً لحسابات السياسة والمصالح، ومن المؤكّد أنّ حسابات المصلحة، والترتيبات الخاضة، والابتزاز السياسي، كانت تزداد كلما تقدّم عمر دولة الاحتلال.

وبفقد تقرير، نشرته صحيفة غلوبس الإسرائيلية في مارس/ آذار الماضي، بأنّ الإجمالي السنوي لـ «الحريديم» الملتحقين بالخدمة العسكرية بلغ 1200 سنوياً في الأحداث التي وقعت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، لم يحدث تغيير يستحق الذكر في هذه الأرقام، وتحدّث عضو الكنيست عن حزب إسرائيل بيتنا، شارون نير، عن أنّ عدد الحريديم، الذين يمكن أن يلتحقوا بالجيش إن عدّلت شروط التحاقهم بالخدمة يمكن أن يصل إلى ستين ألفاً. ويبدو أنّ هذا الرقم الكبير هو الذي يغري الجميع حالياً، في ظلّ ما تحدث عنه منذ أيام زعيم حزب إسرائيل بيتنا،

افيغدور لبيرمان، أنّ عدد من خرجوا من الخدمة نتيجة القتل أو الإصابة، يقدر بلواء كامل، علماً أنّ قوّة اللواء تزيد على خمسة آلاف جندي. وأغلب الظنّ أنّ هذا العدد ليس الإجمالي لمن ابتعدوا من الخدمة العسكرية في الأشهر التسعة الماضية، وأنّ هذا العدد يُعبّر فقط عمّن قتلوا أو تعرّضوا لإصابات دائمة كبتنر أطراف وخلافه، منذ بداية الحرب. يُؤكّد ذلك ما أعلنته صحيفة إسرائيل هيوم في 18 يونيو/ حزيران، أنّ عدد مصابي الجيش الذين يتلقّون برامج تأهيل من وزارة الحرب الإسرائيلية تخطي سبعين ألفاً للمرّة الأولى، ما يعني أنّ الجيش الإسرائيلي يواجه نقصاً كبيراً في أعداد الجنود، وهو ما حسّته تصريحات القادة العسكريين والسياسيين، وقوانين مدّ الخدمة العسكرية، وسنّ التقاعد لجنود وضباط الاحتياط خلال الفترة الماضية. ولذلك، من المرجّح أنّ قرار المحكمة العليا، إذا وضعنا المعطيات السابقة في الاعتبار، سياسي، وأنّ المحكمة بإصدارها هذا القرار تمثّل مؤسسات الدولة العميقة، التي تخشى من أنّ يُؤدّي النصّ الحالي، ومعروف للجميع، في عدد المقاتلين في الجيش إلى هزيمة تاريخية، وعدم القدرة على تحقيق أهداف الجيش في الحرب، أو تلبية الحاجات اللازمة المتزايدة في ما يخص احتمالات فتح جبهة حرب واسعة في الشمال ضدّ حزب الله.

وتشير ردّات الفعل الحريدية الأولية إلى رفض تامّ لقرار المحكمة، وإلى استعداد لإشعال الوضع. فمن المعروف أنّ شعارات مثل «نفضّل الموت على الخدمة العسكرية» أو «نعم للسجن، لا للتجنيد» تصدّرت احتجاجات الحريديم ومظاهراتهم الرافضة لأيّ تعديل قانوني يتعلق بموقفهم من التجنيد، فهم يرون أنّ دراسة التوراة هي التي توفر الحماية للجيش، أو أنّها هي التي «تصنع المعجزات»، بحسب تعبير رئيس حزب شاس، الذي يمثّل الحريديم الشرقيين، أرييه درعي، مع تلويح بعضهم بأنّ القرار يقود إلى تقسيم الكيان إلى دولتين، وأنّ المحكمة العليا تحوّلت مؤسسة دكتاتورية، واستولت على السلطة من يد الحكومة المنتخببة، وتريد إشعال حرب دينية في الشوارع،

في خسارة الإدارة الأميركية الرأي العام العربي

ويلتَفّ حولها الحاكم والمحكوم على حد سواء. وفي هذا السياق، أفاد استطلاع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان «اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزّة» بأنّ 92% من المستجوبين العرب يعتبرون القضية الفلسطينية «قضية جميع العرب، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم»، وعبّر 97% عن أنّهم يشعرون بضغط نفسي (بدرجات متفاوتة) نتيجة للحرب على غزّة، بل إنّ 84% قالوا إنّهم يشعرون بضغط نفسي كبير. وقد أفاد نحو 80% من المستطلعين أنّهم يداومون على متابعة أخبار الحرب، وعبّر 92% عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في محنته، وعن إدانتهم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوقه. وأخبر ذلك بأنّ القضية الفلسطينية جزء من المشترك القومي والوجودي العربي، وهي قضية مركزية راسخة في الوعي الجمعي عبر الزمان والمكان وتعاقب الأجيال. وبناءً عليه، الموقف من القضية الفلسطينية عموماً، ومن الحرب على غزّة خصوصاً، ومدى الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والمشروعة في الحزبة، والكرامة، والعدالة، والعودة، وبناء الدولة، وتقريب المصير، هي معايير أساسية يعتمدها جُلّ العرب في تحديد مواقفهم من سياسات هذه الدولة أو تلك.

والناظر في سياسات الإدارة الأميركية في امتداد عقود بتبيّن عدم ووقوفها على الحياد في النزاع العربي الإسرائيلي، واصطفائها غالباً، إلى جانب إسرائيل، وعدم جدّيتها في الضّغط من أجل احترام حقوق الفلسطينيين، وتحويل مطالبهم المشروعة من حُلم إلى واقع. وقد تأكّد هذا التوجّه الرسمي الأميركي خلال الحرب الدامية، التي تشهّنها دولة الاحتلال على الحجر والبشر في غزّة منذ تسعة أشهر، فقد سلّمت الإدارة الأميركية بالسردية الإسرائيلية لأحداث 7 أكتوبر (2023)، وتوابعها، وأيدت قرار بنيامين نتنياهو شنّ عدوان غاشم على القطاع لتحقيق أهداف ضبابية فضفاضة، من قبيل القضاء على المقاومة الفلسطينية عموماً، و«حماس» خصوصاً، وتحرير الأسرى الإسرائيليين، وتحديد قطاع غزّة حتّى لا يُشكّل خطراً مستقبلياً على دولة الاحتلال، وإعادة تشكيل الواقع السياسي في القطاع، وإنهاء إدارته من جانب حركة

حماس. ووفّرت واشنطن، بحسب ملاحظين حكومة نتنياهو اليمينية المتطرّفة، الدعم المادّي واللوجستي، والإسناد الاقتصادي والعسكري، والغطاء الدبلوماسي اللازم للاستمرار في حرب عبثية على امتداد شهور. كما رفضت إحالة إسرائيل على محكمة العدل الدولية، ونذّدت بإصدار محكمة الجنايات الدولية مذكرات اعتقال بشأن قادة إسرائيليين، وشكّكت في تهم منسوبة لدولة الاحتلال من قبيل ارتكاب جرائم حرب، وإبادة جماعية، وانتهاك قواعد الاستنباك، وفي محاميل القانون الإنساني الدولي. وعطلّ المندوب الأميركي قرارات لإدانة إسرائيل، والرّمها بوقف إطلاق النار بشكل دائم.

وتابع المواطن العربي هذه السياسات الأميركية المبالغة في انحيازها إلى إسرائيل مباشرة عبر شاشات التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي، في زمن معلوم وفُرَقَمَن، وخلف ذلك حالة من الاستياء العام في الشارع العربي إزاء الإدارة الأميركية بقيادة بايدن. وقد حاول البيت الأبيض، لاحقاً، اتّخاذ بعض التدابير لتعديل السياسة الخارجية الأميركية بشأن العدوان الإسرائيلي على غزّة، من قبيل دعوة إسرائيل إلى تيسير إدخال ما يكفي من سلع إمداد الإنسانية إلى القطاع، وحثّها على عدم استهداف المدنيين، وتقليص عدد الضحايا في صفوفهم قدر الإمكان، والقيام بعمليات إنزال جوي للمساعدات في القطاع ومدّ رصيف قبالة شاطئ غزّة لهذا الغرض. ومع أهمية هذه التدابير في إظهار الوجه الإنساني للولايات المتّحدة، فإنّها لا تكفي للحدّ من شيوع انطباع سلبي إزاء سياسات واشنطن، وتشكّل رأي عام عربي مناهض لها في المنطقة. وتؤكّد ذلك استطلاعات رأي موثوقة، بحسب استطلاع الرأي العام الذي أجرته المجموعة المستقلة للأبحاث وشركاؤها في المنطقة، الذي شمل عيّنات من ستّ دول عربية مَهْمَة (العراق، وسورية، والأردن، ومصر، ولبنان، وفلسطين) من 17. 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تبين أنّ دعم الولايات المتحدة دولة الاحتلال في حربها على غزّة كلف واشنطن خسارة عقول العرب وقلوبهم، في مقابل تنامي شعبية

” **الاساس الأكثر اهمية لايّ نظام دولة تحترم نفسها تشارك جميع مواطنيها في الأعباء، وألا تكون هذه الأعباء مُلقاة على طرف بعينه**

لم يكن إعفاء

الحريديم من التجنيد،

في المستوى

السياسي، أو حتّى

القضائي، قضية مبدأ،

بل كان دائماً خاضعاً

لحسابات السياسة

والمصالح

” على حدّ تعبير بعض أعضاء حزب يهودت هتوراة، الذي يمثّل الحريديم ذوي الأصول الغربية. ومن المفيد أن نشير إلى أنّ رفض التجنيد عند قطاع واسع من الحريديم يرتبط بأسباب أيديولوجية قديمة. فبعض الحريديم، خصوصاً من حزب يهودت هتوراة، ينطلقون في موقفهم هذا من عداء للصهيونية، مثلما يقول عضو الكنيست عن إسرائيل بيتنا، بفعيني سوبا. ويبنى فريق آخر منهم موقفه على أسباب ترتبط

بالصراع بين الحريديم والعلمانيين، وهو

”

استمرار الإدارة

الاميركية في دعم

الحرب الإسرائيلية

على غزّة أدّى إلى

خسارتها عقوداً من

الدبلوماسية الهادفة

إلى تلميع صورتها

في العالم العربي

”

منافسها في المنطقة. فقد بلغت نسبة العرب الذين يعتقدون أنّ للولايات المتّحدة دوراً إيجابياً في حرب غزّة 7% فقط. وقال 2% من المستجوبين في الأردنّ إنّهم يتفقون في الولايات المتحدة، في مقابل 25% يتقنون بروسيا، و24% يتفقون بالصين. وبلغت الثقة بأميركا 7% في العراق في مقابل 33% لإيران، و33% للصين و36% لروسيا. أمّا في مصر فقد بلغت الثقة بأميركا 9% فقط، في مقابل 51% لروسيا، والنسبة نفسها لإيران و47% للصين. وتعدّ هذه الأرقام هي الأدنى لصالح أميركا طوال السنوات العشرين الماضية.»

ورد في نتائج استطلاع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أنّ الرأي العام العربي يعارض سياسة الولايات المتّحدة تجاه الحرب على غزّة، فقد قيّم 94% من المستجوبين موقفها بـ«سيئ» و«سيئ جداً»، وقال 82% إنّهُ «سيئ جداً». وسئل المستطلعة آراؤهم إذا ما كان هنالك تحوّل في موقفهم نحو الولايات المتحدة مُعيد الحرب الإسرائيلية على غزّة. فأفاد 76% أنّ موقفهم أصبح أكثر سلبيّة، في حين قال 19% إنّ موقفهم لم يتغيّر، بينما أفادت نسبة 1% أنّ موقفها أصبح أكثر إيجابية. وظهر استطلاع، أنجزته شبكة الباروميتر العربي في تونس، أنّ الحملة العسكرية

أيضاً، موقف قديم يعود لأفكار واكبت ظهور الصهيونية وتحوّف اليهود التقليديين من علمانية مؤسسيها، والاعتقاد في أنّهم سيُلاحقون الضرر بالديانة اليهودية، ومن هنا، فإنّ الحريديم، رغم مشاركتهم في الانتقالات الحكومية المختلفة، ظلّوا رافضين للعلمانية في مؤسسات الدولة، ومن بينها الجيش. وهذا يعني أنّ أحد جوانب رفض الخدمة، أو ربّما البحث عن أفضل شروط لأدائها عبر المساومات الانتهازية السياسية، يأتي في سياق الصراع بين «الحريديم» والعلمانيين، وفي هذا السياق أيضاً، يأتي رفضهم لكثير من قرارات المحكمة العليا، بل ورغبتهم في تمرير قوانين الثورة القانونية، التي كانت تكبّل يد هذه المحكمة، والتي تعطلّت نتيجة عملية طوفان الاقصى.

ما يزيد من خطورة تبعات القرار، واحتمالية دفعه الحريديم إلى المواجهة، أنّه يمكن أن يُؤسس لإيقاف أي مساعدات أو مبالغ مالية تمنحها الدولة للحريديم، وللمعاهد الدينية بالتبعية، إذا امتنع الطلاب الذين تنطبق عليهم شروط الخدمة العسكرية عن الالتحاق بالجيش، وهو ما يعني وضع الحريديم تحت طائلة الضغوط الاقتصادية، وحينها، سيصبح شعارهم الحالي «نموت ولا نذهب للتجنيد» أمام اختبار حقيقي. وهو ما يضع الحريديم أمام خيارين: إمّا الانصياع للقرار (لم يعد يُتحمّل أصلاً) وإمّا النزول إلى الشارع. وفي الوقت نفسه، قد يدفع قادتهم إلى التفكير في جدوى بقائهم في الحكومة إذا لم تكن لديهم القدرة على تحقيق ما يريده أنصارهم، وهو

ما تنطزه المعارضة بالطبع. هكذا جاء قرار المحكمة لبعّد المشهد، ويصبّ مزيداً من الزيت على نار لم يعد في الإمكان إخمادها، في وقت كان من المفترض بالمجتمع أن يرمم جراحاته التي نكّتها معركة طوفان الاقصى، وأن يسد الثغرات التي كشفتها، ويعالج أزماته الكُرى، التي أصبح العالم كلّه يراها بوضوح. لكنّ المؤكّد أنّ هذا الكيان بقيادته الحالية، في المولاة والمعارضة، قد وصل إلى نقطة اللاعودة، ولم يعد في مقدوره وقف الانهيار، ولا منع القدر من الوصول إلى مراده.

(كاتب مصري)

الإسرائيلية في غزّة هي التي دفعت بالأساس إلى انحسار الآراء الإيجابية تجاه الإدارة الأميركية. ففي الأسابيع الثلاثة السابقة على 7 أكتوبر، قال 40% من المستجوبين في تونس إنّهم يحملون آراء إيجابية تجاه الولايات المتحدة، وبحلول 27 أكتوبر، ولم تكن قد انقضت بعد ثلاثة أسابيع على بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزّة، قال الشيء نفسه 10% من التونسيين فقط.

وبناء عليه، يرى مراقبون أنّ لاستمرار الإدارة الأميركية في دعم الحرب الإسرائيلية على غزّة تداعيات سلبية على مكانة واشنطن في المنطقة، وأدّى عملياً إلى خسارتها عقوداً من الدبلوماسية الناعمة الهادفة إلى تلميع صورتها في العالم العربي، وتزايد مشاعر الغضب من سياساتها، في مقابل تصاعد شعبية خصوصها (روسيا، والصين، وإيران) في المنطقة، وتوجّه كثيرون من المواطنين العرب إلى مقاطعة بضائعها، وبخشي من أنّ تستغلّ الجماعات المتشدّدة تنامي الاستياء الشعبي، من أميركا خصوصاً، والغرب عموماً، لإعادة إنتاج ظاهرة التطرف العنيف على نحو يُهدّد المصالح العربية والأميركية في آن. ومعلوم أنّ هذه التداعيات تتعارض مع محامل وثيقة استراتيجية الامن القومي، التي وقّعها الرئيس بايدن في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، التي نصّت على أنّ أولويات سياسته الخارجية الأميركية هي ضمان التفوق على الصين، والحدّ من نفوذ روسيا، ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط.

ختاماً، إذا كانت الإدارة الأميركية معنية بإصلاح سياساتها في المنطقة، وباسترجاع ثقة الشعوب العربية، فأحرى بها أن تلتفت إلى صرخات المدنيين الفلسطينيين الذين أدمتهم الحرب، وأن تضع حدّاً لماساتهم، عبر فرض وقف دائم لإطلاق النار، وإلزام طرفي النزاع بالجلوس إلى طاولة التفاوض، وبلورة سلام عادل يضمن حقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة. أمّا التماذي في محاباة إسرائيل والاحتكام إلى لغة البنّادق، فلن يُضفدا الجراح، ولن يضمننا الأمان لإسرائيل، وسيزيدان من اتساع الفجوة بين العرب وأميركا لمصلحة معسكر الشرق لا محالة.

(أستاذ جامعي تونسي)

■ مكتب بيروت
بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end
هاتف: +97440190635 - 009611442047
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 - جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة - برج الفردان - لوسيل، الطابق الـ 20 -
هاتف: 0097440190600

رئيس التحرير **معن البيارب** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المحرر الفني **إميل منعم** ■ **السياسة** **جمانة فرحات** ■
المشرف **مصطفى عبد السلام** ■ **الثقافة** **نجوان زوريش** ■
ملوحات **ليال حداد** ■ **المجتمع** **يوسف حاج علي** ■ **الرياضة** ■
نبيل التلياني ■ **تحقيقات** **محمد عزام** ■ **مراسلات** **نزار فنديك**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)